معاني ودلالات الزيارات الميدانية لرئيس الجمهورية

التصاق دائم بهموم الجماهير

▫ لماذا يحرص فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، على الزيارات الميدانية المتواصلة للمحافظات والمديريات بعكس غيره من المسؤولين والوزراء؟ فلا يكاد يستقر في العاصمة صنعاء، إثر العودة من زيارة هذه المحافظة أو تلك، حتى نراه وقد انطلق يجوب الفيافي، السهول والسواحل، الشعاب والهضاب، القرى والمدن في محافظات أخرى.

▫ إن للسؤال أكثر من مناسبة وسبب، وإجابته واضحة لدى الجميع وفي كل اتجاه، وإن كان من الصعب على العقلية التي تؤمن بنظرية «الأبراج العاجية» أو بـ «الريموت كنترول» أن تستوعب ذلك، كما أنه ليس مطروحاً على الذين يقرأون الأشياء بنظارة سوداء، فهم أصحاب أحكام مسبقة ولا شأن لهم سوى بما يرونه اجتراراً بمرارة مشاعرهم السلبية.

علي الشرجي

▫ ربما تكون زيارة فخامته الحالية لبعض المحافظات، وبالذات محافظة عدن، بمثابة تدشين عملي لعام جديد ومرحلة أجد في تاريخ اليمن الجديد، الذي تحقق له تسجيل حضوره الفاعل في البناء والتنمية، وأن يجتاز أعقد الظروف وأكثرها صعوبة ليبقى الوطن موحداً إلى الأبد، وربما كانت بداية السنة الجديدة المتقاربة مع مناسبة عيد الأضحى المبارك لهذا العام ورغبته في تهنئة المواطنين – كل عام وأنتم والوطن بخير – إحدى منطلقات زيارته الميدانية الأخيرة، ولِمَ لا، فأبسط تعبير يمكن لنا أن نستخدمه لوصف الرئيس علي عبدالله صالح هو أنه زعيم جماهيري من الطراز الأول، وهو رجل لا يصطبر العيش في ترف القصور بمعزل عن المواطنين من مختلف فئات وشرائح المجتمع، لأنه قائد جماهيري جاء من عمق الجماهير ويرى في كل أبناء الشعب أهله بما في ذلك العصاة منهم والفارين من الحقيقة.

▫ نعتقد أن فخامة الأخ علي عبدالله صالح ليس ممن يركنون إلى مزاعم العلم ببواطن الأمور أو خلط الحكم والوطن بسلطة القدر، لكن كل الشواهد تؤكد أن علاقة هذا القائد بالواقع والميدان علاقة دائمة وحميمية تلامسها العيون والأيادي وتحاكيها المشاعر قبل المنابر، كما أنه المنتصر دوماً لصالح الوطن، المنحاز أبداً لمستقبل أجياله، وهو من يمضي باليمن من إنجاز إلى إنجاز، يقطع مسافات الزمن تطوراً وتقدماً، اعتماداً على التفاف الشعب حوله وثقته وإمكاناته التي تعزز مكانة اليمن وقدرتها على تحقيق ما ينبغي وبما يليق بمكانة شعبنا كبلد حضاري عريق في الخارطة الدولية وفي العلاقات الإنسانية بين الشعوب.

▫ والقراءة المتأنية لفلسفة الرئيس علي عبدالله صالح في تحديد ملامح مستقبل الوطن على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تؤكد أنها مبنية على أرض الواقع وتحمل في طياتها أحلام الجماهير، وهذا الأمر ليس سهلاً في ظل تشابك الأوضاع وتعقيدات الظروف وتداخلها، كما أن هذا ليس مستحيلاً – أيضاً – فحكمة زعيم اليمن الكبير وقراراته وتوجهاته لا تجافي الواقع وتسعى إلى تحقيق مصلحة الوطن بشكل فعال يعبر عن هموم رجل الشارع ويتفاعل معه بإيجابية نحو الأفضل.

▫ أثبتت الزيارات الميدانية التي يقوم بها فخامة الأخ الرئيس لمختلف المحافظات والمديريات في أنحاء الوطن، مدى حرص الرجل على تفقد سير العمل في مختلف مرافق الدولة بشتى مكوناتها الخدمية والاستثمارية وأيضاً مشروعات البنى الأساسية وبث الحياة من جديد في المشروعات التي لم تستكمل، ليؤكد بذلك على أهمية المنجزات التنموية التي لا تقل أهمية عن إنجاز الوحدة اليمنية وتوحيد القوى الوطنية، باعتبارها الرديف الآخر في منظومة أسس ومقومات الدولة الحديثة، حيث يولي فخامة الأخ الرئيس اهتماماً كبيراً بالتنمية الاقتصادية والاستثمارية بكافة مقوماتها وتوجيه طاقاتها الممكنة للصالح الوطني في جميع محافظات الجمهورية، والتركيز على المحافظات التي لم تكن قد حظيت بنصيبها من التنمية والخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والاتصالات وشبكات الطرق ومشاريع الطاقة الكهربائية واستغلال الثروات الطبيعية والزراعية والسمكية، كما أبدت الزيارة الأخيرة لفخامة الأخ الرئيس لمحافظة عدن اهتمامه المتعاظم بما تحقق من منجزات مشهودة والتوجيه باستكمال كافة النواقص وتغطية كافة الاحتياجات القائمة والمتوقعة، وذلك لما من شأنه الدفع قدماً نحو التحول التدريجي في السياسات الاقتصادية العالمية وتعزيز القدرات المالية لبلادنا، وذلك من خلال معالجة أوضاع الاستثمار وتشجيع المستثمرين في المنطقة الحرة بعدن وتطوير وتيرة العمل في مصافي عدن وميناء عدن والاتجاه نحو الاستثمار السمكي والسياحي والنفطي، وخاصة في محافظة عدن، التي هي أشبه بالجسد الاقتصادي القوي الذي يفترض أن تنبض كافة أعضائه بالحيوية والنشاط.

▫ ولأننا على أعتاب مرحلة جديدة من البناء والتنمية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل، فقد مثلت زيارة فخامته لمحافظة عدن كمؤشر ومحصلة لمحاور ومسارات العمل التنفيذي القادم، التي يشدد فخامة الأخ الرئيس على تطبيقها في القريب العاجل وبفاعلية تثبت جدارتنا في تحمل المسؤولية الجماعية في بناء اليمن الجديد من واقع قدرات الإنسان اليمني ومقدرات الوطن كركن أساسي في عملية البناء الوطني الشامل وتحقيق الإنتاجية المتنامية وكفالة العدالة الاجتماعية.

▫ إن فخامة الأخ رئيس الجمهورية، وهو يجوب ربوع الوطن ويلتقي مختلف قطاعات الشعب وشرائحه وفعالياته المختلفة، يؤكد على أهمية تضافر الجهد الشعبي في تحقيق الخدمات العامة والاستجابة للمتطلبات الأساسية للمجتمع مع الجهود الرسمية كسمة بارزة من سمات المجتمع التعاوني اليمني والاهتمام بالإدارة المحلية في بلادنا كحلقة في قاعدة هامة لترسيخ الممارسة الديمقراطية ولإنجاز الطموحات التنموية في النطاق المحلي، وذلك عبر توظيف القدرات والطاقات البشرية والمادية من أجل المواكبة المسؤولة للتطورات المنشودة، سواء من حيث التوسع في الصلاحيات أو رفع كفاءة إدارة السلطة المحلية.

▫ وبشفافيته المعهودة قدم فخامة الأخ الرئيس في اجتماعه الموسع بقيادة السلطة المحلية بمحافظة عدن، رؤى آنية ومستقبلية لابد من تمثلها والعمل في ضوئها، باعتبارها تجسيداً حقيقياً للواقع وتعبيراً أميناً عن تطلعات الشعب التي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال العمل المبني على المنهجية العلمية السليمة والفهم الموضوعي للمتغيرات بعيداً عن الارتجالية والفوضى والعبث والعشوائية.

▫ أمن الوطن وسلامة المجتمع، مسألة لا تغيب عن حس الرئيس القائد علي عبدالله صالح في كل لحظة، حرصاً على أمن المواطن ومن أجل سيادة النظام والقانون، وفي زيارته التفقدية لقوات خفر السواحل بعدن عكس بالغ اهتمامه بالأجهزة الأمنية والارتقاء بمستواها لتكون على قدر عالٍ من الكفاءة والأداء لواجباتها من خلال الاهتمام بالأفراد والمعايير الحديثة، خاصة في ما يتعلق بأمن وسلامة المياه اليمنية والمنافذ المنتشرة في طول وعرض البلاد، والتي تشكل رافداً أساسياً مهماً لتثبيت دعائم الاستقرار والتنمية في كافة ربوع الوطن الكبير.

▫ وفي كل زيارات فخامة الأخ الرئيس الميدانية للمحافظات، مغازٍ ودلالات ومعانٍ على أكثر من صعيد، لعل أهمها :

○ تفتيت الحواجز البيروقراطية والتراكمات السلبية في أداء بعض المرافق والأجهزة الحكومية.

○ إكساب المحافظات والمديريات خصوصيات متميزة، بحيث تعطي السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية وفروع الأجهزة الحكومية على مستوى كل محافظة ومديرية، دافعاً أقوى نحو المزيد من العطاء والإيجابية في العمل.

○ تعزيز رسوخ الوحدة الوطنية لشعبنا التي هي أساس كل النجاحات التي يشهدها الوطن في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها، باعتبار أن مسؤولية بناء اليمن الجديد تقع على عاتق جميع أبناء شعبنا اليمني.

○ تأكيد التوجه الصادق نحو إزالة كافة مؤشرات العبث بالمال العام ومعالجة عوامل القصور في شتى القطاعات والمفاصل حرصاً على تجسيد الأسس الحديثة في هيئات الدولة المختلفة، الخدمية منها أو التنموية، والإسراع في وتائر العمل باتجاه التنمية الشاملة بكل مقوماتها.

▫ وأخيراً لا أجد من عبارة ملخصة لكل ما يمكن أن أكتبه في هذا السياق سوى القول : إن فخامة الأخ الرئيس في زياراته هذه كمن يستذكر التاريخ ويحشد المفارقات ويستحضر الواقع ليروي الحقيقة الساطعة لإنجازات ومكاسب تتكلم.

الشباب والقائد

عبده جحيش

● حزمة القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء بناءً على توجيهات الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح برقم (٦-٧٢) وتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨م والتي تضمنها خطابه في حفل تكريم المبدعين من الشباب الفائزين بجوائز رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٣م وإذا ماقدر لهذه القرارات أن ترى النور وتطبق على أرض الواقع فإنها يمكن أن تصبح نقلة نوعية على طريق استثمار طاقات الشباب وبما يوفر فرص النمو المتكامل لشريحة النشء والشباب والنهوض بالمستوى الثقافي والفكري والاجتماعي على النحو الذي يحصنهم من الاختراقات الفكرية ونوازع الغلو والعنف والتطرف والانحراف السلوكي بمختلف أشكاله.

ومما يلفت النظر أن مجلس الوزراء قد شكل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير المالية وعضوية أحد عشر وزيراً من الوزرات التي لها علاقات بقطاع النشء والشباب، وقد تم تحديد مهمة اللجنة في إعداد «استراتيجية شاملة لرعاية النشء والشباب وتحصينهم من الاختراقات الفكرية والعنف والتطرف».

● ورغم أن هذه الصحوة من قبل الحكومة قد جاءت متأخرة جداً إلا أن تذكرها في هذا الوقت أفضل من أن لايتنبه لها بتاتاً لماذا؟

– أقول لكم أولاً: إنه لازال في الوقت متسعاً لتلافي ماتم إغفاله في تجارب شوهت زفكار الشباب مهما اختلفت توجهاتها ومسمياتها، وثانياً: ان النسبة الغالبة من شريحة النشء والشباب لازالت محصنة ولم تتمكن التيارات المتطرفة من الوصول إليها واحتوائها لأسباب عديدة أهمها أن شريحة النشء والشباب في بلادنا تمثل نسبة عالية من التعداد السكاني العام قد تصل نسبتها إلى أكثر من ٥٠٪ وأعداد بهذا الكم كان صعباً على هذه التيارات احتوائها بسهولة رغم أنها لم تكن محمية، وثالثاً: لأن الانسان اليمني لايقبل بسهولة الأفكار الجديدة المتعارضة مع قيمه وأخلاقياته كونه صاحب مورث حضاري ضارب في أعماق التاريخ ترسخ في ذهنه محكوم بمجموعة من القيم والعادات والتقاليد المتوارثة جيلاً بعد جيل منذ مئات السنين، ورابعاً: إن الافرازات والنتائج الخاطئة للأفكار المتطرفة كانت كارثية في مخرجاتها وأصبحت معول هدم وتمزق في الأمتين العربية والإسلامية.

لقد استغلت التيارات المتطرفة أوقات الفراغ لدى النشء والشباب وخاصة في موسم العطل الصيفية لنشر التطرف والترويج للأفكار المنحرفة والانحراف بالشباب نحو الغلو والعنف والتطرف، لذلك فإن مجموعة القرارات التي أصدرتها الحكومة بناء على توجيهات الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يجب أن تركز على مجموعة الأنشطة والبرامج الثقافية والفكرية والعلمية والترويحية التي تشكل في مجموعها عملية تربوية شاملة تتظافر فيها جهود وزارة الشباب مع غيرها من مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني وأن يبدأ التركيز في الأساس على شريحة النشء قبل الشباب حيث أن التكوين النفسي والعقلي للفرد واتجاهاته المختلفة يبدأ في السنوات الأولى من حياته كون تأهيل الشباب يجب أن يبدأ من سن مبكرة بما فيها مرحلتي الطفولة والمراهقة.

ولذلك فإن هذه الاستراتيجية يجب أن تشمل كل القرى والعزل والنواحي والمديريات والمدن وصولاً إلى عواصم المحافظات ولا يفيد فيها تحديد أولويات أو مراحل، وأن يكون ذلك بالتعاون مع كافة أجهزة الدولة والمجتمع مثل:

– الأسرة/ المؤسسات التعليمية/ وسائل الإعلام والاتصال/ المؤسسات الثقافية/ دور العبادة/ الجمعيات الأهلية/ المنظمات النقابية ....الخ.

وأن يكون لهذه الاستراتيجية أهداف عليا وأهداف فرعية ومن هذه الأهداف:

– التوعية وتنمية روح الولاء والانتماء للوطن ومكسبه الكبير الوحدة اليمنية.

– تأهيل ورفع قدرات الشباب وتوسيع مشاركته في الحياة العامة وإدماجه في عملية التنمية المستدامة مع الانفتاح على الثقافات الأخرى دون المساس بالهوية الثقافية الوطنية.

– توسيع دور الفتاة في الحياة العامة والحوار المستمر مع الشباب والاستماع إليه والتعرف على مشاكله ووجهات نظره والاعتراف بحقه في صنع القرارات المتعلقة بمستقبله.

ومن المهم في هذا المقام إنشاء مراكز للشباب في عموم محافظات الجمهورية حيث أن في إنشاء هذه المراكز وظيفة تربوية فاعلة وجاذبة باعتبارها مراكز إشعاع وتنوير فكري وأن يرتبط دور هذه المراكز بعملية التنشئة الاجتماعية المرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والتحديات التي تواجه مجتمعنا اليمني.

وكم سيكون عظيماً لو أن هذه المراكز اهتمت بأندية العلوم والتكنولوجيا ومراكز التدريب على الحاسب الآلي وتنقية المعلومات إلى جانب برامج الكشافة والمرشدات وجماعات الوعي السكاني والبيئي.

● وأخيراً نقول: إن التجديد يرمي إلى إنهاض شباب الأمة اليمنية وذلك بالتوفيق بين الدين والحضارة المعاصرة بعلومها الحديثة .. ومن مميزات الشباب أنهم «خياليون»، فآمالهم بذلك تكون عظيمة كونهم لسخاء نفوسهم يضمون بها في سبيل الأهداف العليا للوطن وهم لكون سجيتهم تنافي الجمود يرضون بالتقدم ويبحثون عنه.

إن الشباب قوة يجب أن تستخدم في إيجاد الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ثم لنعود إلى التاريخ لنجد أن قادة التحولات العظيمة هم من الشباب، أو ظهر معظم نبوغهم في مرحلة الشباب وحتى لانروح بعيداً لنأخذ مثلاً من الثورة اليمنية الكبرى سبتمبر وأكتوبر ألم يفكر فيها ويخطط لها وينفذها الطلائع من الشباب اليمني؟

ثم إن الثورات الكبرى في العالم، وهي: «محور الإصلاح» قد قام بها الشباب .. فهل تكون توجيهات رئيس الجمهورية وقرارات الحكومة المشار إليها هي الثورة الجديدة على عناصر الظلام والتخلف وبداية مسيرة الإصلاح والتحديث في وطن الـ٢٢ من مايو؟ لعلها تكون، كذلك إن شاء الله.

إحياء روح باندونج.. كيف ولماذا؟

د.أحمد يوسف القرعي

إن القيمة التاريخية الكبرى لمؤتمر باندونج تنبع أساساً من منظومة المبادئ والأهداف والأطر التي أرساها المؤتمر والتي ما زالت تشكل أبجديات العمل المشترك لدول العالم الثالث (دول الجنوب في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية) حتى الآن وتتلخص في ثلاثية التحرير والتنمية واللاانحيازية.

وإذا اعتبرنا أن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ في عالمنا المعاصر هي الامتداد الطبيعي والوليد الشرعي لحركة التضامن الأفروآسيوي في مؤتمر باندونج فإن الأمر يتطلب إحياء روح باندونج من جديد في عالم متغير لم تتمرس دول العالم الثالث فيه على السباحة ضد التيار الغالب والجارف القادم من الشمال وعلى امتداد خمسة عقود (١٩٥٥/٢٠٠٥م).

لقد انعقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م بحضور ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية (منها ٩ دول عربية) وشاركت من افريقيا: مصر، ليبيا، السودان (قبيل الاستقلال)، أثيوبيا، وليبيريا، وساحل الذهب (غانا قبل الاستقلال) وشاركت من آسيا ٢١ دولة هي واليمن، السعودية، والعراق، والأردن، وسوريا، ولبنان، وأندونيسيا، وفيتنام الشمالية، وفيتنام الجنوبية، واليابان، والفلبين، وكمبوديا، ولاوس، وتايلاند، وبورما، والصين، ونيبال، والهند، وسيلان، وباكستان، وافغانستان، وايران، وتركيا.

ولمشاركة بعض الدول خلفيات كان يمكن أن تكون قيمة مضافة للمؤتمر وللحركة الأفروآسيوية لولا تداعيات الصراعات الدولية السائدة آنذاك ونذكر على سبيل المثال مشاركة الصين في مؤتمر باندونج بحكم الموقع الجغرافي ولم يكن للعامل الأيديولوجي أهمية تذكر في قمة باندونج، وعندما احتدم الصراع الصيني – السوفييتي فيما بعد ترك بصماته على الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني الذي كان من المقرر انعقاده بالجزائر عام ١٩٦٥م حيث انقسمت الآراء حول دعوة الاتحاد السوفييتي باعتباره دولة آسيوية إلى مؤتمر الجزائر وسبيلا إلى الخلاص وحسم الخلاف احتار وزراء خارجية الدولة الأفروآسيوية في أكتوبر١٩٦٥م أن يقوموا بدعوة الاتحاد السوفييتي ثم يؤجل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى وبهذا تتم ترضية الاتحاد – السوفييتي وترضية الصين في وقت واحد، وأياً كان الأمر فإن الصين التي شعرت بانتمائها إلى العالم الثالث وحظيت باعتراف دول باندونج صارت فيما بعد قوة كبرى وما زالت أكثر الدول الكبرى تعاطفا مع قضايا العالم الثالث.

أيا كان الأمر فإن ما بقي من باندونج لا يزال يمثل قيمة تاريخية كما سبقت الاشارة حيث استهدف مؤتمر باندونج لتصحيح مسار النظام الدولي آنذاك بمبادئه العشرة المعروفة وفي مقدمتها:

– احترام حقوق الانسان الأساسية.

– احترام سيادة الشعوب وسلامة أراضيها.

– الالتزام بالمساواة بين جميع الأجناس وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها.

– الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد كان.

– احترام حق كل أمة في الدفاع عن نفسها انفرادياً أو جماعياً.

– الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية لخدمة المصالح الذاتية لأي دولة من الدول العظمى.

– الامتناع عن الضغط على الدول وتجنب التهديدات العدوانية.

وعلى هدى هذه المبادئ نشطت حركة دول افريقيا وآسيا ويمكن اعتبار حركة عدم الانحياز في عالمنا المعاصر هي الوليد الشرعي لحركة التضامن الآسيوي – الأفريقي كما يمكن أيضاً اعتبار مجموعة الـ٧٧ هي الجناح الاقتصادي لحركة دول العالم الثالث منذ مؤتمر باندونج الذي أولى القضايا الاقتصادية أهمية ملحوظة إلى جانب المسائل السياسية والمذهبية والثقافية.

هذا وقد نجحت حركة عدم الانحياز في مواجهة مخاطر الاستقطاب الدولي الثنائي في الستينات حيث أعلى مراحل الحرب الباردة، كما واجهت مخاطر الاستقطاب المتعدد الأطراف (مع بروز الدور الأوروبي) في السبعينات والثمانينات.

ولم تفقد دورها منذ بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات ولا تزال تؤكد دورها رغم زلزال ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ومع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية الجديدة في عالم اليوم منذ عام أبريل ١٩٥٥م عامة وسبتمبر ٢٠٠١م تحديداً يمكن القول ان العالم الثالث أحوج ما يكون مرة أخوى الى باندونج جديد، فمعادلة الصراع بين الشرق والغرب مع محاولات استقطاب دول العالم الثالث طوال سنوات الحرب الباردة أصبحت الآن مواجهة غير عادلة بين الشمال والجنوب مع محاولات تهميش أغلبية دول الجنوب لا استقطابه إلى جانب محاولات تفتيت تنظيماته وفي مقدمتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ .

ومن هنا تنبع أهمية الاقتراح بدمج الحركة مع المجموعة في حركة واحدة تمثل العالم النامي كله ومن المعروف أن مجموعة الـ٧٧ تضم حالياً نحو ١٥٠ دولة نامية منها نحو ١٢٠ دولة فقط تنتمي لحركة عدم الانحياز بها.

ولا شك أن دمج الحركة والمجموعة سوف يجنب دول العالم الثالث بصفة عامة الازدواجية في الجهود المبذولة وكفالة مزيد من الكفاءة في تحقيق الأهداف المشتركة بين الحركة والمجموعة وذلك باستغلال الامكانيات الضخمة لهذا التعاون بشكل كامل.

ورغم أن مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز في جاكرتا قد اكتفي بتشكيل لجنة للتنسيق فقط بين الحركة ومجموعة الـ٧٧، إلا أن الاقتراح لم يفقد بريقه بهدف العمل على تصحيح مسار النظام الدولي الراهن الذي تسوده هجمة شرسة من التمييز والتسيس وازدواجية المعايير والكيل بمكيالين والانتقائية وخلط الأوراق والمصطلحات والمفاهيم... الخ.

وأخيراً يخطئ من يعتقد أن بقايا روح باندونج في أوصال وشرايين كل من حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ تكفي لتنشيط دور دول العالم الثالث وتعظيم مشاركتها في اعادة تصحيح مسار النظام الدولي الراهن حيث أن صوت الشعوب من خلال منظماتها الأهلية أصبح له دور مؤثر في عالم اليوم ومن ثم فإن إحياء روح باندونج تتطلب أيضاً تنشيط أكبر المنظمات الشعبية للأفروآسيوية وهي منظمة تضامن الشعوب الأفريقية – الآسيوية التي حفظت للتضامن الأفروآسيوي حيويته على المستوى الشعبي وتتخذ هذه المنظمة من القاهرة مقراً لأمانتها العامة منذ أول يناير١٩٥٨م حيث عقد المؤتمر التأسيسي لها ويمكن لهذه المنظمة أن تستفيد من ظاهرة التعددية السياسية وبروز دور المنظمات غير الحكومية في تنشيط دورها لتكون سنداً لكل من حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ أو منتدى العالم الثالث بصفة عامة.

آفاق

ربنا كما خلقتنا..!!

■ .. يبدو أن الواقع العربي أصبح يكتب نفسه بأبرع مما ينعله أمهر الكتاب ممن ينمقون القول ولا يتبعون أحسنه.

وهذه الكتابة هي من نوع جديد لم يألفه العقل العربي الذي أدمن وضع «الماكياج» والتغني بأنه« ليس في الإمكان أبدع مما كان».

نحن الآن في سباق بين العقل والجنون ، فالعقل إن كان مطابقا لاسمه ينبغي أن يبادر لينزل عند ضرورات الزمن ومطالب الناس، والجنون إن كان مطابقا لإسمه فليس له من شفاء غير طب العقل وحكمة الحكماء أو أنا ومن بعدي الطوفان.

القصة وما فيها منذ كان يا ما كان في قديم الزمان ، أن بذرة الإصلاح لم يقدر لها أن توضع في التربة المناسبة وانما ظل العرب منذ بداية القرن الماضي الذي يتشرف أغلبنا بالانتماء إليه ، يراوحون في أماكنهم ، لا يستقدمون ساعة ولا يستأخرون، وقد قرنوا العدالة بالإستبداد والإصلاح بالطاعة العمياء، والتنمية بالقيود الصماء، والعلاقات الخارجية بالمساعدات التي تسد عيب اللحظة وتجلب كارثة الغد.

الاقتصادات العربية مريضة بـ «اللوكيمياء» فدمها مبيض يخلو من أي غذاء للبدن. وهي على الآفاق المفتوحة أمامها تبحث عن «الزواريب» الصغيرة بينما تطاردها قوانين الجباية، واسواط الوصاية، ومطامع الفساد الذي لا يرحم ولا يشبع ولا يخجل.

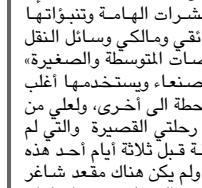

فضل النقيب

ولأن لا شيء يدوم على حاله سوى المولى سبحانه وتعالى فإن الواقع بناسه وحجاره وأهواله يغز إلى السطح مثلما تغز البراكين والزلازل حين تختنق بعد طول احتباس فترمي بحممها على من فوقها بعد أن أخذت مداها عمقا.

من يقرأ عناوين الصحف ولو ليوم واحد يجد المؤشرات والنذر حاضرة أمام عينيه وخذ مثلا من صحف الأمس:

● صباح الأحمد رداً على التهديدات: سنلاحقهم في كل مكان

● الكويت : تجيز قانون جمع السلاح وتفتيش المنازل.

● الارهابيون الكويتيون تنكروا بزي منقبات

● الشرطة المصرية : تشتبك مع مطلوبين في سيناء وتقتل مشاركا بتفجيرات اكتوبر

● اليابور.. من المخجل توزيع الرئاسات في العراق طائفيا

● السعودية.. انتخابات العراق خطوة مهمة لاستعادة السيادة

● المعارضة البحرينية.. الحكومة مسؤولة عن دفعنا لمقاطعة الانتخابات المقبلة

تهدأ في مكان وتشتعل في مكان آخر، ولا أحد أحسن من أخيه، فالنظام العربي في جوهره واحد وإن لبس اشكالاً مختلفة لا تغني عن الحق شيئا، ولذلك فإن فكرة الاصلاح ينبغي أن تكون للحياة لا للسياسة والمناورة. وإذا كانت كذلك فستشق حتى الصخر وليس مجرد الأرض الرخوة التي يقف العرب عليها عراة.. ربنا كما خلقتنا..

ميكروباصات الأمانة مفتوحة أمام البرد القارس

عبدالله البحري

■ برغم إعلان المركز الوطني للارصاد المسبق قبل أيام وعبر النشرات اليومية عبر الإذاعة والصحف الرسمية وبالذات ذلك التنويه الذي صدر خصيصاً على صدر الصفحة الأخيرة من صحيفة «الثورة» اليومية مؤخراً والموضح لحدوث موجة برد خلال الساعات القادمة... إلاّ أن معظم الناس تجاهل تلك النشرات الهامة وتنبؤاتها العلمية وأخص هنا بالذكر سائقي ومالكي وسائل النقل الأجرة وتحديداً منها «الميكروباصات المتوسطة والصغيرة» والتي تجوب شوارع العاصمة صنعاء ويستخدمها أغلب المواطنين بغرض الانتقال من محطة الى أخرى، ولعلي من بين هؤلاء حيث استخدمت خلال رحلتي القصيرة والتي لم تتجاوز الخمس عشرة دقيقة قبل ثلاثة أيام أحد هذه الميكروباصات والذي استوقفته ولم يكن هناك مقعد شاغر سوى مقعدي الذي جلست عليه والذي لسوء حظي كان الأقرب لذلك الباب المفتوح على الدوام، أما عن بداية مشوار تلك الرحلة القصيرة الزمن والطويلة العذاب علي وعلى من كان بهذه الوسيلة وذلك بسبب ما كان يعانيه كل منّا لدرجة أن حالة الطقس التي بالخارج أرحم وأقل نسبة من حيث القياس مع شدة الموجة القارسة وخاصة عندما يتحرك هذا الباص مسرعاً وعبر دخول التيار السريع الذي كان يلف أجسامنا، ولم نكن كركاب ميالين بما يحدث لنا باستثناء معاناة الرجل الذي بيننا وهو طاعن في السن والى جواره امرأة وبين ذراعيها طفل لم يتجاوز سن المهد، عندها صرخ الشاب الجالس في المقعد الخلفي في وجه السائق معلناً انتقاده الذي ما لبثنا تأييده بالإجماع وهو على هيئة مقترح ورأي بأن يتوقف السائق وينزل أحدنا لإغلاق الباب المربوط بحبل قوي الى جانب ومن ثم استئناف رحلتنا القصيرة.. لكننا لم نلق استجابة من السائق الذي قال: لستم كغيركم من الركاب الآخرين ويقصد نظرائنا على متن الوسائل المشابهة لهذا الميكرو، ولأن عدة مبررات ساقها لنا السائق إلا أننا رحمنا ذلك الطفل وذلك الكهل أكثر من أنفسنا باعتبار أن الرياح الباردة تشتد كلما أسرعت حركة سير الميكروباص ناهيك عن أن الوقت كان ما بين الثامنة والتاسعة مساءً وهي الفترة التي تنخفض فيها درجة الحرارة الى ما دون الصفر..!

إن من كانوا بداخل الباص تذمروا وأصبح النقاش كله حول مشكلة ومعضلة باتت تؤرق الجميع، وقتها تطور الحوار والانتقال ليطال الجهة المعنية بشئون السير والمرور داخل الأمانة والتي لابد أن تسهم ولو فصلياً في كبح جماح بعض مالكي وسائقي هذا النوع من المركبات وإلزامهم بإغلاق أبوابها كحل مؤقت أثناء سيرها في العواصم والمدن ذات الأجواء الباردة ولا سيما خلال موسم الشتاء أو عند هطول الأمطار المصحوبة بالأجواء المماثلة، أو عندما يعلم الجميع بأي تغير طارئ أو مفاجئ على هبوط درجة الحرارة الى الحد الأدنى وبذلك الإجراء الملزم سيجعل من هذه الوسائل نافعة، غير ضارة بنا كبشر سواءً صغاراً أو كباراً، ولعل ما سردته جزءا من حقوق المواطن المسكين والذي لا يقل عن مستوى غيره ممن يمتلكون وسائل نقل خاصة وفارهة بها كافة وسائل العصر الحديث والتي من بينها أجهزة التكييف رغم أن هذه الأخيرة متوفرة وموجودة بحوزة كل وسيلة اجرة في غير دولة عربية إذا ما قلنا بأنها شرط أساسي تفرضه الجهات المخولة بالاشراف على سير مرور كافتها هناك، ولسنا أقل من غيرنا... ولكن قد نعجز عند تطبيق الايجابيات المكنة والبسيطة برغم من أنها ضرورية وهامة في حياتنا مع علمنا جميعاً بأن متابعة واهتمام ادارة المرور بهذه الشئون قائمة ولكنها شبه موسمية وأشبه بما كان يتم إزاء إلزام مركبات النقل المتوسط والخفيف بوضع طفايات الحريق وحزام الأمان وغيرها.. والله من وراء القصد..